E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/CN.6/1997/L.4
14 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة الحادية والأربعون
١٠ - ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة

مشروع الاستنتاجات المتفق عليها المقدمة من قبل نائب رئيس اللجنة، ليودميلا بوسكوفا (بلغاريا)، بشأن مجالات الاهتمام الحاسمة: المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

١ - أكد برنامج عمل بيجينغ[(١)] على أنه لا بد من اتباع نهج شامل وعريض القاعدة في مجال تمكين المرأة إذا ما أريد أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في صنع القرار على جميع مستويات الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وترتبط المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها المنصف بمسائل أوسع نطاقا، وهي التمكين الاقتصادي، والتعليم والتدريب، وحقوق الإنسان، والمواقف الاجتماعية، والقيم ونظم الدعم الاجتماعي. وإن تحقيق الهدف المتمثل في اشتراك الرجل والمرأة على قدم المساواة في صنع القرار من شأنه أن يؤدي إلى التوازن الضروري لتعزيز الديمقراطية وتشجيع تطبيقها بشكل سليم.

٢ - وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية والأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية أن تتكاتف للتعجيل في تنفيذ الاستراتيجيات التي تدعو الى التوازن بين الجنسين في مجالي صنع القرار السياسي ومنع النزاعات وحلها. وينبغي لها أن تدمج المناظير المتعلقة بالمرأة في جميع مراحل صياغة السياسة العامة وصنع القرار. وينبغي لها أيضا أن تدعم التنوع في أساليب صنع القرار وفي الممارسات التنظيمية، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لكفالة مراعاة الفروق بين الجنسين في مكان العمل.

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمرأة، بيجينغ، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20 و Add.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

٣ - وينبغي دعم إجراء البحوث، بما في ذلك تقييم الأثر فيما يتعلق بالجنسين في النظم الانتخابية بهدف تحديد التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى عكس الاتجاه العالمي في انخفاض عدد النساء في البرلمانات.

٤ - وتحث الأحزاب السياسية على السعي الى إيجاد السبل والوسائل التي تؤدي الى إزالة الممارسات التمييزية، وإدخال القضايا المتعلقة بنوع الجنس في برامجها السياسية، وكفالة وصول المرأة إلى الأجهزة التنفيذية، بما في ذلك المراكز القيادية، وكذلك إلى عمليات التنسيب للوظائف التي تشغل بالتعيين أو الانتخاب.

٥ - وينبغي وضع آليات، مثل تحديد حد أدنى من التمثيل بالنسبة لكل من الجنسين و/أو نظم الحصص. وينبغي أيضا تنفيذ تدابير خاصة مؤقتة أخرى لزيادة عدد النساء على مستوى صنع القرار في الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية.

٦ - وينبغي للحكومات أن تعمل على إيجاد توازن بين الجنسين على مستويات صنع القرار في الوظائف الإدارية والعامة على جميع المستويات، وفي المجالين القضائي والدبلوماسي عن طريق وضع أهداف تحقق في فترة زمنية محددة.

٧ - وينبغي للحكومات والمجتمع المدني تعزيز الوعي بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس والدعوة إلى إدخالها بشكل ثابت في صميم التشريعات والسياسات العامة.

٨ - وينبغي للحكومات أن تعيد النظر في سياساتها في مجال الاتصالات لكفالة أن تظهر هذه الخصائص الإيجابية للمرأة في مجال السياسة العامة والحياة العامة عموما.

٩ - وينبغي لوسائط الإعلام أن تظهر الخصائص الإيجابية للمرأة، وينبغي للمرأة أن تستخدم وسائط الإعلام كأداة في حملاتها الانتخابية للوصول إلى المراكز السياسية ولنشر السياسات العامة التي تراعي الفروق بين الجنسين.

١٠ - وينبغي أن تراجع الحكومات والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات غير الحكومية المعايير والأساليب المتبعة في مجال التوظيف والتعيين في الهيئات الاستشارية وهيئات صنع القرار لضمان مرعاة التوازن بين الجنسين.

١١ - وينبغي أن تمول الحكومات والأحزاب السياسية برامج تدريبية في كيفية القيام بالحملات الانتخابية، وحملات جمع التبرعات، وعن الإجراءات البرلمانية، بهدف تشجيع المرأة وتمكينها من النجاح في الاضطلاع بالحملات الانتخابية، وانتخابها لشغل المناصب العامة وشغلها لهذه المناصب.

١٢ - وينبغي للحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة تعزيز مشاركة المرأة بنشاط وعلى قدم المساواة مع الرجل كممثلة للحكومات وللمنظمات غير الحكومية، وكمقررة ومبعوثة خاصة في عمليات بذل المساعي الحميدة والوساطة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

١٣ - وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تعزز على نحو نشط مشاركة المرأة وتمثيلها المنصف بغية خلق بيئة تمكنها من العمل على تحقيق السلام والمصالحة وإعادة بناء المجتمعات المحلية.

١٤ - وينبغي للحكومات أن تعزز على نحو نشط إدخال منظور يراعي الفروق بين الجنسين في صميم السياسات وهياكل السلطة من خلال تمثيل المرأة على مستوى صنع القرار، من الناحيتين الكمية (بنسبة حرجة تبلغ ٣٠ في المائة) والنوعية.

١٥ - وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تواصل جمع ونشر البيانات والإحصاءات المفصلة حسب نوع الجنس لرصد تمثيل المرأة في المناصب الحكومية على جميع المستويات، وفي الأحزاب السياسية، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مشاركة المرأة في مجالي السلم والأمن.

١٦ - وينبغي أن تواصل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية (شؤون الموظفين وشؤون الإدارة العامة) رصد الخطوات التي تتخذها الأمانة العامة للأمم المتحدة لتحقيق هدف تقلد المرأة ما نسبته ٥٠ في المائة من مناصب الإدارة ومناصب صنع القرار بحلول عام ٢٠٠٠، وكذلك الخطوات المتخذة لتحقيق التوازن بين الجنسين في كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

١٧ - وينبغي للوكالات الدولية والمتعددة الأطراف أن تعقد حلقة عمل للنظر في أفضل الممارسات والدروس المستفادة من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين في المؤسسات، بما في ذلك آليات المساءلة والحوافز، وفي إدخال منظور يراعي الفروق بين الجنسين في صميم جميع السياسات والبرامج، بما في ذلك في مجال تقديم المساعدة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

١٨ - وتشجع الدول الأعضاء على تعيين النساء في الوفود التي تمثلها في الأمم المتحدة، بما فيها الوفود التي تمثلها في مجلس الأمن واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة، وفي غيرها من اللجان السياسية والاقتصادية والتجارية والقانونية، وفي الأجهزة الأخرى التي تعتبر مشاركة المرأة فيها غاية في الضآلة.

١٩ - وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تعزز تمثيل المرأة من فئات الأقليات ومن الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا أو الضعيفة، في مراكز ومحافل صنع القرار.

- - - - -